دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الاعلام العماني "رؤية سياسية"
المصدر:	تواصل
الناشر:	اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم
المؤلف الرئيسي:	الرواس، أنور بن محمد
المجلد/العدد:	ع 5
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2006
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	52 - 63
رقم MD:	7761
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	التربية السياسية، سلطنة عمان ، وسائل الاعلام، الاعلام السياسي، الاحوال السياسية، التنمية الاجتماعية، الرأي العام، حرية التعبير، الانتماء، المواطنة، السياسة الاعلامية، الاستراتيجية الاعلامية، الثقافة، الاعلام التربوي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/7761

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الإعلام العماني «رؤية سياسية»

ورقة عمل قدمت في (الحلقة الدراسية الوطنية حول وضع الخطط والسياسات الإعلامية) التي نفذتها وزارة الاعلام
بالتعاون مع
المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة واللجنة الوطنية العمانية للتربية الثقافة والعلوم
خلال الفترة (٢٢-٢٣ أغسطس ٢٠٠٦م)

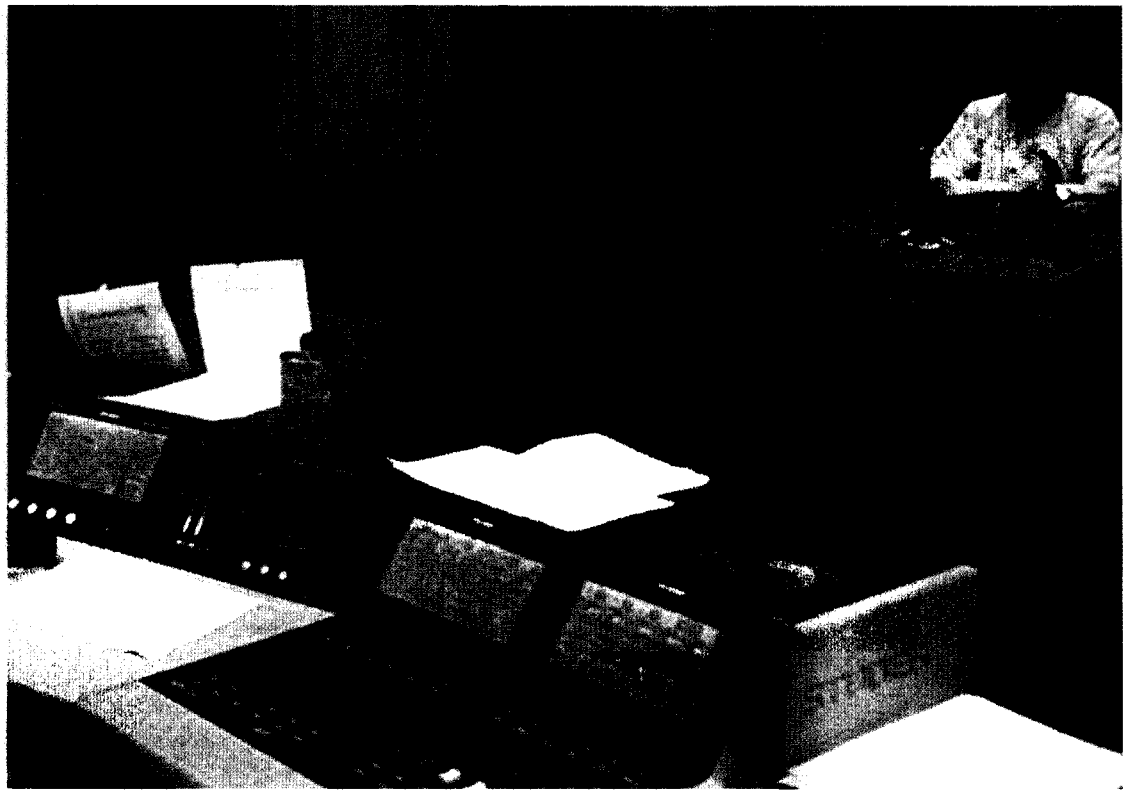

د. أنور بن محمد الرواس
أستاذ الإعلام السياسي
المساعد
جامعة السلطان قابوس

مما لا شك فيه أن وسائل الاتصال والإعلام، تلعب دورا مؤثرا في العملية السياسية، وتساهم إلى حد كبير في خلق واقع جديد للديمقراطية، من خلال دورها في تزويد الناس بالمعلومات هذا من جانب، ولتمتعها بالحرية في أداء رسالتها الإعلامية من جانب آخر. ونظرا للتطورات السريعة في مجال التقنية التكنولوجية، وسهولة وصول الجماهير للمعلومات، لم يعد في الامكان حجب الأداء السياسي للحكومات عن العامة، بل أصبح الرأي العام، قوة مؤثرة وفاعلة في تغيير بعض الممارسات السياسية للدول وللقوى السياسية الأخرى. وشكلت الرؤية الإعلامية الجديدة لواقع التحديث السياسي في المجتمعات النامية، هدفا واضحا لإحداث تغييرات جذرية على الساحة السياسية العربية تحديدا، ولم يعد الأمر يقتصر على تقديم الرؤية الأحادية للسلطة الحاكمة، بل تعدى الأمر إلى ما هو أبعد من ذلك، من خلال تعددية وسائل الإعلام، وفتح قنوات للحوار السياسي المباشر في الأوضاع السياسية العربية. وقد شكلت الرؤى المتعددة بديلا للرؤية الواحدة، وأظهرت في مجملها الحاجة إلى التغيير والتحديث السياسي، وإحداث نقلة نوعية في التطور الاجتماعي للمجتمعات.

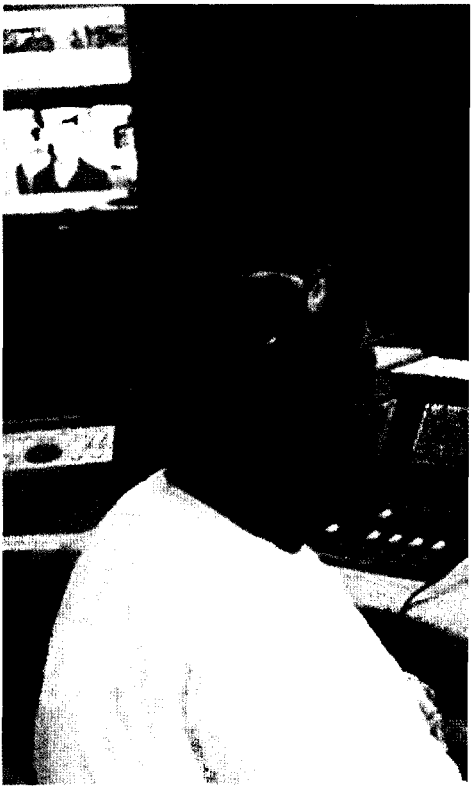

تشكل وسائل الإعلام والاتصال بالنسبة لملايين البشر الوسيلة الأساسية في الحصول على الثقافة وجميع أشكال التعبير الخلاق .

والاتصال قوة محركة للمجتمع، ويؤدي إلى حركة المجتمع بطريقة تفاعلية مؤثرة ومتأثرة، تربط الماضي بالحاضر، وتأخذ الحاضر إلى المستقبل، فالاتصال عملية اجتماعية، تجري في بيئة معينة، تؤثر فيها وتتأثر بها، وهناك تفاعل بين الاتصال والمجتمع. فالاتصال دائم ومستمر، كما أن وسائل الاتصال ترتبط بالنظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تعمل في ظله.

وتشكل وسائل الاتصال والإعلام بالنسبة لملايين البشر، الوسيلة الأساسية في الحصول على الثقافة وجميع أشكال التعبير الخلاق، كذلك فللاتصال دور في تدبير شؤون المعرفة وتنظيم الذاكرة الجماعية للمجتمع، وبخاصة جمع المعلومات العلمية ومعالجتها واستخدامها، وهو يستطيع إعادة صياغة القوالب الثقافية والاجتماعية للمجتمع، ومع ذلك ففي هذا المجال كما في سائر المجالات، فإن التطور السريع للتكنولوجيا الجديدة ونمو البنى المصنعة، التي تمتد سيطرتها على الثقافة وعلى الإعلام يخلق مشكلات وأخطار. وعلى الرغم من القدر الهائل من التغيير الثقافي، لا يزال يحتفظ بأشكاله التقليدية القائمة علي التبادل بين الأفراد، فإنه من الحق الجائز أيضا القول بأن وسائل الإعلام الجماهيرية في العالم الحديث توفر الزاد الثقافي، وتشكل الخبرة الثقافية لملايين كثيرة من الناس، أما بالنسبة للأجيال القادمة، فإنها تخلق لهم ثقافة جديدة ليس من السهل تعريف طبيعتها، كما أنه من الصعب الحكم على قيمتها، فقد تم تقديم روائع الإبداع الخلاق من الماضي والحاضر على السواء، إلى الجماهير الجديدة على الصعيدين الوطني والدولي، كما توفرت التسلية بأشكالها المتعددة على نحو أيسر من ذي قبل، وهي تستجيب بلا شك لاحتياجات ومطالب إنسانية.

وأصبح الإيمان عميقا، بالدور الذي يؤديه الإعلام في تشكيل الرأي العام تجاه القضايا والموضوعات المختلفة، وبخاصة مع تنامي القدرات والإمكانات التكنولوجية التي تمكن الإعلام من نقل الأحداث وتطوراتها في اللحظة نفسها. ولذلك يعول على الاتجاه الذي يتبناه الإعلام في معالجة القضايا والموضوعات المختلفة لما له من أهمية في تحريك اتجاهات الرأي العام نحو المسار نفسه.

وإذا كان الاعتماد على وسائل الإعلام يتزايد في المجتمعات المتقدمة، إلا أنه يأخذ صورة أخرى في المجتمعات الانتقالية، حيث يؤدي التأثير الشخصي دورا هاما في عرض القضايا والمعلومات الانتخابية، ويفوق في معظم الأحيان تأثير وسائل الإعلام لأنه يبدو أكثر إقناعا وتأكيدا. وبالرغم من أهمية التأثير الشخصي، إلا أن أحدا لا ينكر أهمية وسائل الإعلام، فيعد التأثير الشخصي محكوما، حيث يمتد على نطاق جغرافي محدد، ويتحكم في سلوك أشخاص معينين، أما بالنسبة لوسائل الإعلام، فالأمر هنا يختلف حيث

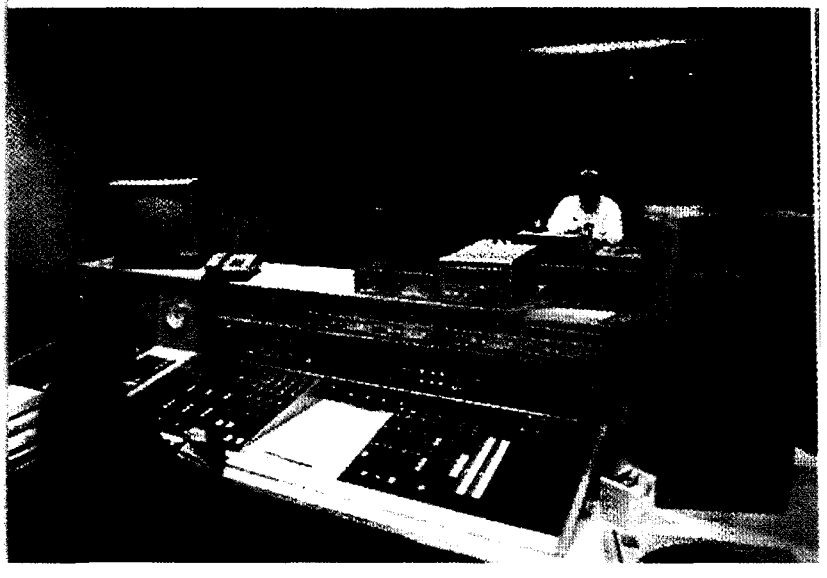

السمة الإعلامية العمانية سمة صارمة في تعاملها مع الرسالة الإعلامية التي تمسكت بالمنهج التدريجي في كافة المجالات .

تنتشر في أماكن متسعة، وتصل إلى الملايين من الناس، ولديها القدرة على الإقناع وتغيير السلوك. وترجع إحدى النظريات عملية تكوين أو تغيير الاتجاهات إلى كمية ونوع المعلومات المتوافرة لدى الفرد.

الرؤية السياسية للإعلام العماني

تنطلق الرؤية السياسية للإعلام العماني من خلال ترجمة الفكر السياسي العماني إلى واقع يصاحب عملية التدرج التي شهدتها سلطنة عمان منذ عام ١٩٧٠. وهي مرحلة نرى فيها بعدا سياسيا لتثبيت أركان الحكم، وممارسة عملية من خلال خطابها الإعلامي الذي يساهم بشكل مباشر في منهج الإقناع والالتفاف حول القيادة الجديدة الشابة التي تحكم عُمان. كان الخطاب الإعلامي واقعيا على الرغم من حداثة البلد في كيفية التعامل مع مؤسسات إعلامية تحمل فكرا ورؤى، قد تكون عكسية على وضعية النظام السياسي العماني، إلا أنها استطاعت أن تواكب مرحلة التطور بخطى مدروسة هدفها حفظ كرامة الإنسان. وقد عبر السلطان قابوس بن سعيد عن دور الإعلام في إحدى المناسبات الوطنية بقوله: "إننا نقدر أهمية الإعلام والدور الذي يلعبه في حياة الأمم، وندرك أن أجهزة الإعلام هي المرآة التي تعكس ما يدور في البلاد، وهذه المرآة يجب أن تكون صافية نقية، صادقة مع نفسها ومع الآخرين"١. وعمل الإعلام العماني على تبني الخطاب السياسي العماني، ليكون شريكا فاعلا ومؤثرا في المجتمع، وليكون أيضا المرآة الصادقة التي لا تعمد إلى التهويل وإثارة العواطف، بل كانت المرحلة العشرية الأولى للنظام السياسي العماني ١٩٧٠-١٩٨٠، حافلة بالتطورات والمتغيرات، وكانت المنطقة تشهد صراعات مختلفة، ومع ذلك كانت السمة الإعلامية العمانية، سمة صارمة في تعاملها مع الرسالة الإعلامية، التي تمسكت بالمنهج التدريجي في كافة المجالات.

قام سعادة الدكتور هادي عزيز زاده المدير العام المساعد بالمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بزيارة إلى مقر اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم وذلك على هامش مشاركته في الندوة الدولية حول الحوار بين الحضارات والثقافات التي أقيمت في السلطنة خلال الفترة من (١٢- ١٨/٨/٢٠٠٦م) ، والتقى خلالها أمين اللجنة وتم التباحث حول تفعيل التعاون القائم بين المنظمة واللجنة في ميادين التربية والثقافة والعلوم .

الرؤية الديمقراطية العمانية للفكر السياسي العماني نابعة من واقع الخصوصية العمانية وتجربه تشكل مدخلا حضاريا للانتقال من وحدة الرؤية إلى تعدد الآراء الذي يمثله قيام دولة المؤسسات .

لقد تمسك الإعلام العماني بمنهج التدرج، رافضا بذلك مسألة حرق المراحل، ولا يمكن لباحث متابع ككاتب هذه الورقة، إلا أن يقول بأن الإعلام العماني قدر له أن يكون المربي في معظم الأحيان، في توجيه المجتمع نحو التمسك بالهوية الوطنية والمحافظة عليها، كما ساهم الإعلام أيضا في ترسيخ الوحدة الوطنية شكلا ومضمونا، واستطاع أن يجسد حقيقة التوجه السياسي للقيادة التي تتمسك بخيار المجتمع باعتباره الدعامة الأساسية للبناء والحفاظ على التراب الوطني. وتأكيدا لدور الإعلام في مختلف المجالات ومنها المجال الوطني، وعلى الرغم من قلة الإمكانيات في السنوات الأولى للعهد الجديد، ساهمت الكلمة المنطوقة –ونعني بها هنا الاتصال المباشر وهي شكل من أشكال توصيل الرسالة الإعلامية–، في تحقيق الرؤية الإعلامية من خلال تكاتف أبناء المجتمع العماني، وقد عبر عن ذلك السلطان قابوس بن سعيد بقوله: "فأينما توجهنا في وطننا العزيز قوبلنا من شعبنا الكريم بمظاهر الولاء والإخلاص، مما يستوجب منا الشكر، ويحدونا إلى مواصلة الجهود وبذل كل غال لرفع مستوى حياة شعبنا والأخذ بشتى وسائل الإصلاح في جميع مرافق حياته، مهتدين بنور شريعتنا السمحة، ضارعين إلى المولى -عز وجل- أن يجعل فيما نقوم به خيرا وبركة يستمتع بها الجميع"٢.

وتنبع آلية التطور الإعلامي أساسا من واقع التجربة السياسية، وقد شكل التدرج المرحلي سدا منيعا للحفاظ على الهوية الوطنية ومكتسباتها من أي تدخل أيديولوجي آخر، ونشعر اليوم أننا أمام مرحلة مختلفة في شكلها ومضمونها وفي أبعادها الأيديولوجية، ولهذا قدر للإعلام العماني أن يتعامل مع رؤية قد تكون تقليدية في نظر الآخرين، خلال العقدين الماضيين، إلا أنها كانت تعبر عن مرحلة انتقالية، تخاطب فيه العالم، من خلال مؤسساتها الإعلامية بشكل واقعي، يعكس واقعية التجربة السياسية العمانية، التي تؤمن بمنهج الحوار جملة وتفصيلا. ومع هذه الطفرة التكنولوجية والانفتاح الإعلامي، كان لزاما على الإعلام العماني أن يصاحب التطور التقني، ونظرا للمنافسة الشديدة التي يتعرض لها الإعلام العماني من مؤسسات إعلامية أخرى، يجب عليه أن يخطو خطوات يجسد فيها صلابة التجربة السياسية العمانية التي تقدس الحوار وتؤمن به باعتباره المنجاة الحقيقية وطوق النجاة لكافة الشعوب. وقد حدد النظام الأساسي للدولة في المواد التالية الجوانب الكفيلة لتفعليها على الساحة العمانية من خلال٣:

مادة(٢٩): حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفوله في حدود القانون.

مادة(٣٠): حرية المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة، وسريتها مكفولة، فلا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي يبينها القانون وبالإجراءات المنصوص عليها فيه.

مادة (٣١): حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون. ويحظر مايؤدى الى الفتنة أو يمس بأمن الدولة أو يسيء إلى كرامة الإنسان و حقوقه.

ولا يمكن وصف الإعلام العماني، بأنه وصل إلى درجة الكمال؛ فالكمال لله وحده، ولكن هناك مراحل عاملها الإعلام العماني في إطار من المسؤولية السياسية التي تحتم عليه توجيه المجتمع نحو البناء المستمر، وفي هذا الصدد تشدد الاستراتيجية الإعلامية في الجانب السياسي، على المساهمة في تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية، وتعميق مفهوم المواطنة والانتماء وتعزيز الاستقرار السياسي الذي تنعم به السلطنة منذ النهضة المباركة، والتعريف بعُمان ودورها السياسي والحضاري.

والرؤية الديمقراطية للفكر السياسي العماني هي نابعة من واقع الخصوصية العمانية، وهي تجربة تشكل مدخلا حضاريا للانتقال من وحدة الرؤية إلى تعدد الآراء، الذي يمثله قيام دولة المؤسسات. إن التجربة السياسية في سلطنة عمان، تجربة عملية تجسد مدى حرص الفكر السياسي العماني على تطويرها وتنميتها، لتتوافق مع الواقع الاجتماعي من جانب، وتطورات العصر من جاب آخر، ولهذا يجب على السياسة الإعلامية العمانية أن تنشط في هذا الاتجاه، من خلال توسيع قاعدة الحوار الهادف إلى تحقيق الغايات العليا للجميع، كما أن عليها أن تقرأ مفهوم التدرج السياسي للسلطنة قراءة متعمقة، وهو نهج نراه حصنا

منيعا للدخول في عالم تعددية الآراء، من خلال الآراء المطروحة والمتداولة، وليكون الإعلام العماني الأداة الفاعلة في تنشيط الوعي السياسي للمجتمع. وما لم يكن الإعلام العماني حاضرا ومؤثرا في عملية التطوير والتحديث السياسي، فإن العملية السياسية تظل ناقصة وبحاجة إلى أطر أخرى لمعالجتها على الساحة العمانية مهما يكن حرص التوجه السياسي العماني على توسيع دائرة المشاركة، وهو أمر حتمي لا رجعة فيه. ونحن نرى أن البعد السياسي العماني أعطى الجميع قدرا كبيرا من تحمل المسؤولية، وساهم في خلق واقع سياسي جديد على الساحة العمانية، ولكن الرؤية الإعلامية بحاجة إلى إدراك حقيقة أنه بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على ترسيخ النظرية السياسية العمانية من خلال تفعيل المنهج الديمقراطي، يجب عليها تغيير آلية عملها وتفاعلها مع معطيات العصر، لا تتعارض مع الواقع العماني وثقافته، وفي الوقت نفسه، لا نريد لها أن تكون بعيدة كل البعد عن التطور السياسي في سلطنة عمان.

الاستراتيجية الإعلامية العمانية

تسعى الاستراتيجية الإعلامية العمانية إلى توجيه النشاط الإعلامي نحو خدمة مسيرة التنمية والمساهمة في تعزيز البيئة المناسبة المؤدية إلى تقدم المجتمع العماني بتوازن، يسمح بمواجهة العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية. وتعتبر هذه الاستراتيجية جزءاً مكملاً للاستراتيجية الشاملة للدولة التي تسعى إلى تحقيق الأهداف النبيلة المرتبطة ببناء الدولة العصرية على ارض عمان الحبيبة. كما أن هذه الاستراتيجية تمثل خطة شاملة لما يراد أن يعمل وينجز، وهي رؤية مستقبلية تحقق استمرارية الدور الحيوي لوسائل الإعلام في التنمية والبناء ولذلك تستمد مقوماتها مما يلي:

- الدعوة السامية لصاحب الجلالة لقيام وسائل الإعلام الحديثة والتقليدية بالدور الأساسي في تنمية قدرات المواطن وتوعيته بدوره الأساسي في البناء والتنمية.
- إثراء منجزات النهضة وتوسيع آفاقها والمساهمة في تهيئة المجتمع لدخول القرن القادم.

نظمت السلطنة ممثلة بوزارة الإعلام وبالتعاون مع اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة الأيسيسكو الحلقة الدراسية الوطنية حول وضع الخطط والسياسات الإعلامية بمحافظة ظفار خلال الفترة من (٢٢ - ٢٣ / ٨ /٢٠٠٦م) ، وقد شارك في هذه الحلقة ممثلين من وزارة الإعلام وبعض الصحف المحلية ومختلف المؤسسات الإعلامية بالسلطنة . وهدفت الدورة إلى تفعيل دور المشاركين في وضع الخطط والسياسات الإعلامية والاتصالية في سلطنة عمان . بالإضافة إلى زيادة الكفاءة لدى المشاركين من المؤسسات الإعلامية والاتصالية بالسلطنة حول طبيعة التخطيط للسياسات الإعلامية والاتصالية وتقويمها ..

المساهمة في تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية وتعميق روح المواطنة والإنتماء من أهداف الإستراتيجية الإعلامية العمانية.

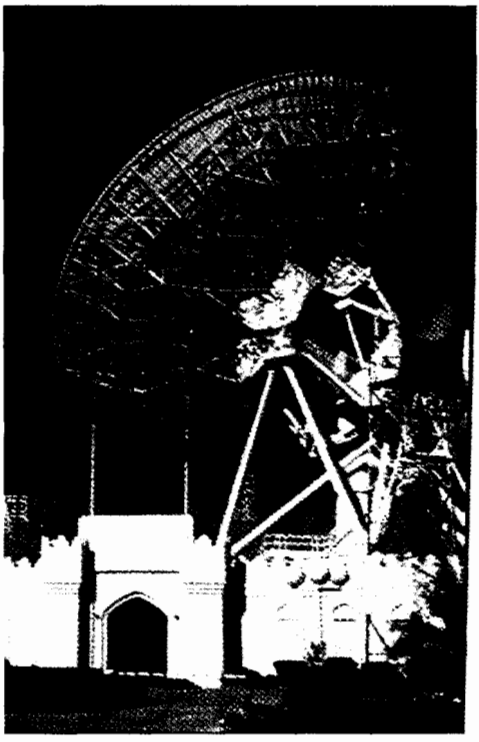

– تعميق تجربة المشاركة في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية في مجال الشورى.
– تأصيل مبدأ الاعتماد على الذات والعمل المتواصل والإبداع والعطاء الصادق المخلص.
– المساهمة في إعداد وتهيئة الموارد البشرية لصالح التنمية والاستقرار والتقدم في المجتمع العماني.

1 - أهداف الاستراتيجية الإعلامية وتنقسم إلى ما يلي:

أ - سياسيا:

المساهمة في تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية، وتعميق مفهوم المواطنة والانتماء وتعزيز الاستقرار السياسي الذي تنعم به السلطنة منذ النهضة المباركة، والتعريف بعمان ودورها السياسي والحضاري.

ب - تنمويا:

المساهمة في تهيئة الموارد البشرية لصالح خطط التنمية انطلاقا من مبدأ الاعتماد على الذات وتعميق أسس التكافل والتكامل الاجتماعي والتوفيق المتوازن بين الأصالة والمعاصرة.

2 - الاحتياجات الأساسية لتنفيذ الاستراتيجية الإعلامية المقترحة على المستويين الداخلي والخارجي. :

أهداف الاستراتيجية:

1 - على الصعيد السياسي:

يمثل الدور الوظيفي لوسائل الإعلام في المجال السياسي أحد المحاور الأساسية لهذه الاستراتيجية انطلاقا من طبيعة الأهداف السياسية التي تسعى القيادة الحكيمة إلى تحقيقها.

والإعلام العماني منذ السنوات الأولى من النهضة المباركة صاحب وشارك في مسيرة البناء والتنمية الوطنية حيث عمل بالإمكانيات المتاحة على تنفيذ وظيفتين رئيسيتين: سياسية وتنموية.

شكل عام ١٩٧٠ الانطلاقة الأساسية لإنهاء مرحلة عدم الاستقرار السياسي والعزلة الإقليمية والدولية والتخلف الاقتصادي والاجتماعي.

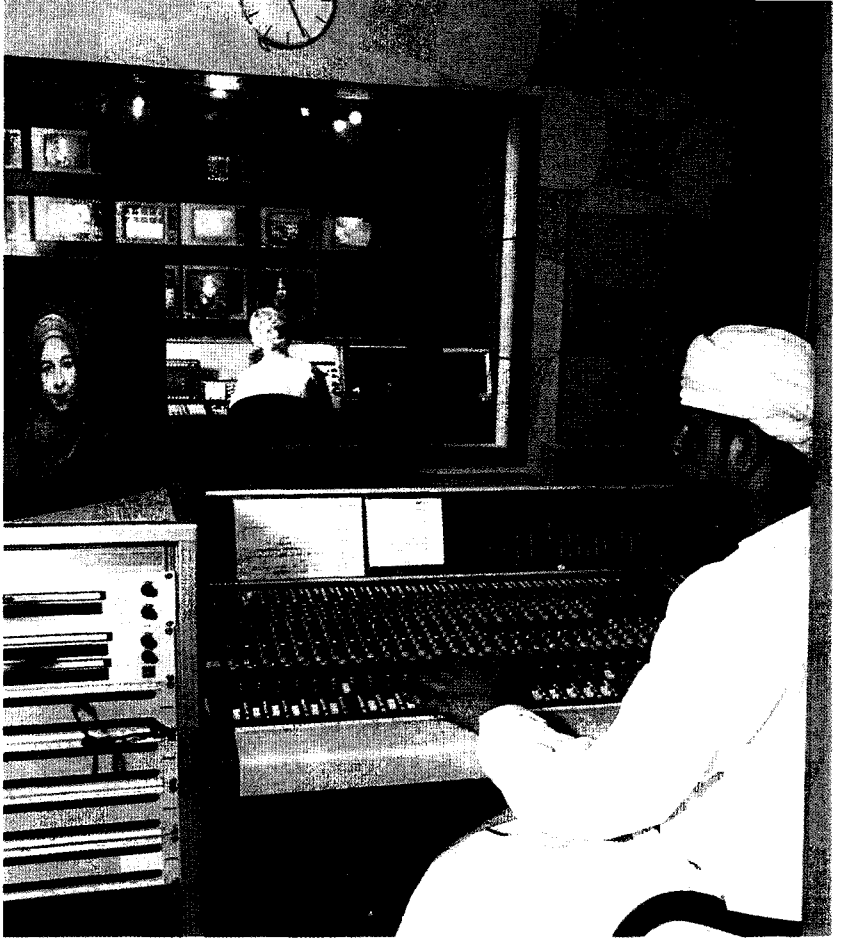

وشكل عام ١٩٧٥ بداية لمرحلة البناء وتثبيت الوحدة الوطنية وإقامة دولة معاصرة... وفي هذا السياق كان دور الأجهزة الإعلامية حيويا لتحقيق هذه الأهداف.

وفي إطار هذا الدور تمكنت وسائل الإعلام إلى حد كبير من تعميق مفهوم الوطن والمواطنة الايجابية وربط الفرد بمؤسسات الدولة المعنية بالتخطيط والتنفيذ والخدمات.

من هنا فان الأهداف السياسية التي تسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيقها في المجال السياسي تتمثل فيما يلي:

١ – إشهار خطط الدولة وإنجازاتها وتوجهاتها وأنشطتها وتتمثل الدولة في شخص صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم وحكومته الرشيدة.

٢ – تعزيز الانتماء الوطني من خلال ربط المواطنين بتاريخهم وتراثهم وحاضرهم بما يؤدي إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي وصيانة المستقبل.

* تعزيز انتماء سلطنة عمان العربي والإسلامي.

* تأكيد التزام السلطنة بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية.

* تعزيز مفهوم المبادئ الأساسية التي تنتهجها عمان في تعاملها مع الدول والمتمثلة في:

أ – تحقيق السلم والاستقرار على كافة المستويات الإقليمية والدولية.

ب – الإيمان بمبادئ التعايش السلمي بين جميع الدول والشعوب.

ج – الاحترام المتبادل لحقوق السيادة الوطنية وحسن الجوار بين الدول المتجاورة.

د – عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وعدم قبول هذا التدخل من احد.

هـ – الحرص على القيام بدور بناء على الساحة الدولية.

و – الدعوة إلى حل جميع القضايا والمشكلات التي تنشأ بين الدول بالطرق السلمية.

٣ – نشر وتعزيز قيم الوحدة الوطنية وغرس مفهومها المعاصر فالمواطنة غير قاصرة على حمل الجنسية أو بطاقة الهوية، وإنما تقوم على معايشة قضايا الوطن والإخلاص في خدمة

السنوات القادمة تحتم وتلقي على الإعلام العماني مسؤولية أكثر نتيجة المتغيرات الدولية والتطور الحاصل في وسائل الاتصال .

أهدافه العليا.

٤ – تعزيز وترسيخ قيم ومفهوم المشاركة القائمة على التسامح والحوار ورفض التطرف في الرأي.

2 - على الصعيد التنموي:

توجهت مسيرة التنمية في عمان منذ الأيام الأولى إلى إحداث نمو وتنمية حقيقية في بنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية شملت الدخل الوطني، ونمو عوامل الإنتاج، وارتفاع متوسط الدخل الفردي وانتشار الخدمات الأساسية مثل التعليم والمواصلات والإعلام والصحة كما أدت عملية التغيير إلى نمو حجم السكان وتضييق الفجوة في مستويات المعيشة بدرجة ملحوظة.

وخلال العقدين الماضيين قامت وسائل الإعلام بوظيفة التعبئة التنموية من خلال التركيز على شرح مشاريع التنمية، وأهدافها، وبث الطموح والهمم لدى المواطن للمشاركة في تلك الخطط باعتبار أن التنمية هي إرادة ونشاط مجتمعي يساهم جميع أفراده فيه كل حسب قدراته.

وإذا كان الإعلام العماني قد ساهم في السابق في تحقيق ذلك الإنجاز وفي إرساء بنيان الدولة وساند على بسط سلطاتها وسيادتها وبالتالي استقرارها، فان السنوات القادمة تحتم وتلقي عليه مسؤولية اكثر أهمية بسبب ظروف المتغيرات الدولية من جهة والنمو الكبير الذي حصل في وسائل الاتصال التقنية من جهة أخرى.

وتكمن هذه الأهمية في التنمية بحد ذاتها فالتنمية في عمان مثل تلك في بقية الدول النامية تعتبر محورا للأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى إحداث تغييرات في البيئة عن طريق إنشاء علاقات جديدة بين هذه الأنشطة وبين الموارد الاقتصادية وإدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وما يتبع ذلك من تغيير في التركيب الاجتماعي وفي القيم التقليدية ذات الصلة بالإنتاج وتنظيم الحياة وفي علاقة الفرد والمجتمع بالمؤسسات السياسية والحكومة بصورة عامة.

وتنفيذا للتوجيه السامي ووصولا إلى الأهداف المرجوة فان هذه الاستراتيجية تسعى إلى تحقيق ما يلي:

أ- في المجال الاقتصادي:

تسعى الاستراتيجية الإعلامية في هذا المجال إلى تحقيق ما يلي:

١ – إبراز السياسة الاقتصادية للدولة من خلال إعلام المواطنين بمرتكزاتها، وتعريف الرأي العام بتوجيهاتها الأساسية.

٢ – تقديم خطط التنمية وشرح أهدافها والإمكانيات المتاحة لها والنتائج المرجوة منها، والأدوار التي يجب أن يقوم بها المواطنون لإنجاز تلك الأهداف.

٣ – تأكيد قيمة العمل والإنتاج لدى المواطنين وخاصة الشباب، والعمل على ترسيخ مفهوم أن المفاضلة بين الناس تقوم على العمل الجاد، وتأكيد احترام جميع المهن والأعمال، وان الإنسان المنتمي لوطنه لا يضيره أن يعمل في أي عمل أو مهنة لان العمل هو أساس الحياة والاتكالية مرض لا يكفل استمرارها.

٤ – تنمية شعور المواطنين بأهمية الزراعة والصيد والثروة الحيوانية باعتبارها تساهم في تحقيق سياسة الدولة الساعية إلى تعدد مصادر الدخل الوطني، وباعتبارها مهن يتوفر فيها فرص عديدة للعمل المنتج والعيش الكريم.

٥ – تأكيد أهمية الحفاظ على مصادر الثروة المائية وترشيد استهلاكها واستغلالها بما يتفق وندرتها وتكاليف استخراجها والحاجة إليها لدعم مصادر الدخل الوطني.

٦ – تأكيد أهمية التصنيع، وتشجيع القطاع الخاص على الدخول في دائرة الصناعات الإنتاجية والصناعات الصغيرة، وتأكيد أهمية الحرف التقليدية المرتبطة بالمجتمع باعتبارها سمة من سمات المجتمع العماني ومصدرا من مصادر الدخل الوطني.

٧ – الاستفادة من إمكانيات السلطنة الأثرية بتشجيع قيام بنية سياحية تساهم في تنويع مصادر الدخل الوطني.

٨ – إبراز الآثار السلبية لممارسة أنشطة تجارية واقتصادية تعوق عملية التنمية: كالتجارة المستترة، والاعتماد على العمالة الوافدة.

٩ – مواجهة الأنماط السلوكية السلبية التي تضر بالاقتصاد الوطني كالسلوك الاستهلاكي المفرط،

والضعف في معدل الأداء الإنتاجي.
١٠ – تعميق الوعي بأهمية قيام اقتصاد وطني يقوم على مبدأ الاعتماد على الذات والتنمية الشاملة في مسؤولية البناء.
١١ – المساهمة في توجيه القطاع الخاص إلى إيجاد فرص عمل إنتاجية والمساهمة في تنويع الدخل القومي.

ب - المجال الاجتماعي:

تسعى الاستراتيجية الإعلامية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق الأهداف الآتية:
١ – ربط عملية التنمية الاجتماعية بسياسات الدولة الرامية إلى إعداد وتهيئة القوى البشرية لتحقيق أهداف التنمية.
٢ – تعزيز قيم التكامل الاجتماعي من خلال تنمية إحساس المواطن بأنه جزء من كيان المجتمع لا ينفصل عنه، وان أي جهد يبذله تعود نتائجه بالخير على المجتمع وأسرته وشخصه ونبذ التصرفات الفردية التي تفضل المصلحة الذاتية على المصلحة العامة.
٣ – ترسيخ الإيمان بالقيم التي تؤكد العدالة في تنظيم العلاقات بين المواطنين وتحديد الواجبات والالتزامات والحقوق دون تمييز أو تفرقة.
٤ – تحمل المسؤولية الجماعية من جانب الأفراد، وألا يكونوا مجرد متفرجين أو متلقين بل مشاركين وبفعالية استفادة من كافة إمكانياتهم العملية والفكرية.
٥ – إبراز ودعم الجهود الذاتية الخيرية التطوعية باعتبارها سمة من سمات المجتمعات المدنية الحديثة التي تؤدي إلى تحقيق التكافل والتضامن الاجتماعي.
٦ – إبراز والتأكيد على القيم الاجتماعية النبيلة كالتسامح والعدل والمساواة والتي تقف حائلا دون تسلل أنماط من الظواهر الغريبة على المجتمع كالتطرف أو الرهبنة الدينية أو التعصب الطائفي أو الارتباط بثقافات وافدة لا تنسجم مع البيئة العمانية وحاجة المجتمع إلى الحفاظ على وحدته الوطنية وتقدمه.
٧ – حث المجتمع على تشجيع التحاق الشباب بالتعليم المهني والفني واعتباره أساسا هاما في بناء المجتمع.
٨ – توجيه النشاط الإعلامي ليكون ملتقى للحوار المستمر والمنظم حول مسيرة التنمية الاجتماعية على أن يكون هذا الحوار بين الأجهزة المعنية بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة وعلى أن يوجه هذا الحوار إلى:
– التأكيد على مسؤولية المواطن في نجاح التنمية.
– إدانة الكسل وعدم الإنتاج والاتكالية وإضاعة الوقت.
– التنبيه إلى مخاطر الاستهلاك المفرط على الاقتصاد الوطني.
– التركيز على توزيع المسؤولية الوطنية في التنمية باعتبارها نشاطا شاملا.
– تحقيق الاستفادة القصوى من دور المرأة ومساهمتها في التنمية بدون افتعال.
٩ – نشر التوعية الصحية في مختلف المجالات وحملات النظافة باعتبارها خط الدفاع الأول ضد الإصابة بالأمراض، وبث البرامج الخاصة بالتغذية الصحية وحث الشباب على مزاولة الرياضة لدورها في بناء الجسم السليم.
١٠ – المساهمة في مواجهة المشاعر والسلوكيات التي تؤدي بالشباب إلى اليأس والاستسلام بعد فشل أو تجارب سلبية تؤدي في النهاية إلى كبت روح المبادرة والتفاؤل وتعميق عقدة الفشل والسلبية.

ج - في المجال الثقافي والتعليمي:

تسعى الاستراتيجية الإعلامية في المجال الثقافي والتعليمي إلى تحقيق الأهداف الآتية:
١ – نشر الثقافة بهدف الارتفاع بالمستوى الثقافي العام مع التركيز على مقومات الثقافة العمانية قديمها وحديثها بما يرسخ الانتماء الوطني والقومي والانفتاح الواعي على الثقافات العالمية مع التنبيه لمحاولات الغزو الثقافي وتحصين معالم ذاتيتنا الثقافية تجاهها.
٢ – الاهتمام بالثقافة واللغة العربية باعتبارها الإطار الشامل الذي يعبر عن أصالة المجتمع العماني وارتباطه بأمته العربية.
٣ – التعريف بالدور والإنتاج الثقافي في كافة المجالات الأدبية والعلمية والفنية ومناقشته لإثراء حركة النقد الثقافي، وتقديم الفنون المختلفة، وتنمية المهارات والهوايات المفيدة.
٤ – مراعاة التنوع في المصادر الثقافية

الاهتمام بثقافة الطفل والمرأة والشباب من أهداف الإستراتيجية الإعلامية العمانية .

والاهتمام بعنصر الاختيار منها بما يتلاءم وأهداف وقيم وأخلاقيات المجتمع العماني.
٥ – الاهتمام بثقافة الطفل والمرأة والشباب وتلبية احتياجاتهم الثقافية في إطار مجتمعهم وحدود مقوماته.
٦ – مواكبة الأحداث والمناسبات الأدبية والفنية والعلمية المحلية والعربية والإسلامية والعالمية، وتوثيق تلك الأنشطة وربطها بالتراث العماني ودوره الثقافي.
٧ – حث المجتمع العماني على التعليم من أجل المعرفة الذاتية والفصل بين ذلك ومتطلبات الوظيفة.
٨ – الاهتمام بالمبدعين وتشجيعهم وابرز إنتاجهم من خلال وسائل الإعلام بصفة عامة.

د - مجال الترفية الهادف:

تسعى الاستراتيجية الإعلامية في المجال الترفيه الهادف إلى تحقيق الأهداف الآتية:
١ – الاهتمام بمجالات الترفيه لارتباطها بالذوق والحواس والملكات، ولما لها من اثر على السلوك الإنساني والوجداني للمجتمع.
٢ – تشجيع المواهب الجديدة في الفنون الغنائية والموسيقية وإتاحة الفرصة الكافية لإبراز أعمالهم الغنائية وصولا إلى خلق جيل جديد واع من الفنانين العمانيين.
٣ – الارتقاء بالأغنية العمانية كلمة ولحنا وأداء لتكون التعبير الصادق عن نهضتنا المباركة وواقعنا الحضاري، وحتى تقوم بجانب وظيفة الترفيه بالتوجيه الاجتماعي، وان تعبر عن مكنونات وأحاسيس الإنسان العماني والقيم الاجتماعية الأصيلة.
٤ – الاهتمام بإحياء التراث العماني الغنائي والموسيقي وتطويره دون أن يفقده التجديد شخصيته وطابعه الأصيل.
٥ – تنمية الحاسة الموسيقية وتشجيع الحركة الفنية في كافة أنحاء السلطنة.
٦ – الاهتمام بالأعمال الفنية الراقية التي تحترم قيم المجتمع وتشيع التفاؤل والطمأنينة وتبتعد عن الآثار والمبالغة.
٧ – تعزيز الانتماء للوطن، والحث على العمل والإنتاج والسمو بسلوكيات المجتمع.
٨ – تقديم المواد الفكاهية التي تتميز باللياقة وعدم الخروج عن الذوق العام.
٩ – الاهتمام بالأعمال الفنية ذات الصيغة العلمية لما لهذه الأعمال من قيمة واثر في التثقيف وتوسيع المدارك وإطلاق الخيال والالتحام بالحضارة المعاصرة.

المنهج الإعلامي في العصر الحديث

يرى الكثير من الباحثين في الشأن الإعلامي، أن وسائل الإعلام تشكل دعامة حقيقية لمكونات الحكم في أي بلد نام، وهو مؤشر يحدد المنهج العملي لأية وسيلة إعلامية، حيث تنشأ القوانين التي تنظم المسار الإعلامي في إطار من المسؤولية. ونحن هنا لا نختلف مع الإطار القانوني، بقدر ما نختلف في التمسك الشديد وطول الفترة الزمنية لأي قانون يتعلق بالإعلام، فالثورة التقنية أصبحت تشكل صناعة ضخمة وهي خطيرة في نفس الوقت، ولهذا فإن القوانين يجب أن تتجدد وتتغير بما يتلائم ومتطلبات المرحلة وفي نفس الوقت الحفاظ على الهوية لأي بلد نام. وسلطنة عمان جزء لا يتجزأ من العالم النامي وبالتالي فعليها مسؤوليات كبيرة تجاه ما يجري من تطور على الساحة الإعلامية، ومن هذا المنطلق هناك قوانين إعلامية لم تجدد لغاية الآن تتعلق بتحديد آليات عمل العمل الصحفي، كقانون المطبوعات والنشر الصادر منذ عام ١٩٨٤، وهو قانون لا يمكن تطبيقه على الإعلام الإلكتروني نظرا لاختلاف الوسيلة الإعلامية، مع العلم أن الثورة التقنية والمعرفية تتطلب صدور قانون يتوافق مع هذه المرحلة، وهناك قانون صدر مؤخرا خاص بالمنشآت الخاصة للإذاعة والتليفزيون يركز على الحصول على ترخيص لإنشاء محطات إذاعية وتليفزيونية فقط، أما فيما يتعلق بالمضمون البرامجي فإن القانون يرجعها لقانون المطبوعات والنشر وكذلك قانون الرقابة على المصنفات الفنية المعمول بها في السلطنة، وبالتالي فإن القانون وضع في صيغته الإجرائية للحصول على منشأة خاصة بعيدا عن الواقع التقني الذي نعيشه .

لقد دأبت سلطنة عمان على تفعيل سياساتها التنموية على كافة الأصعدة، وهو أمر تطلبته كل مرحلة على حده، ومن خلال مراقبتنا المتعمقة لمرحلة البناء، يجدر بنا القول إن الإطار السياسي

لا يمكن للرؤية السياسية الإعلامية في سلطنة عُمان أن تجرد الإعلام العصري من حقيقة التغيير في آلية العمل الإعلامي والتي تستند على ضرورة الانتقال بالمجتمعات من الاتكالية إلى الإنتاجية

كان حاضرا في كافة المراحل من خلال التوجيه المستمر للانتقال من المنهج التقليدي إلى منهج أكثر شمولية نحو بناء العقول التي تجسد حقيقة التطور السياسي في عمان. والإعلام كان ولا يزال واحدا من الأركان الأساسية لعملية التطور، باعتباره خطا موازيا وفاعلا في الاستقرار السياسي للسلطنة، ولما كانت الرؤية العملية للفكر السياسي العماني تستند على خلفية الواقع العماني كشرط أساسي في مسيرتها التنموية (السياسية، والاجتماعية، والثقافية، الخ...) نعتقد أن المنهج الإعلامي العماني ظل محصورا في دوامة تنمية المشروعات التي تقدمها الحكومة للمجتمع العماني، ولم يستطع الخروج من هذا التكليف لسببين: الأول: إما لرؤية القيادات الإعلامية التي ترى في التنمية منهجا عمليا للبناء، وبالتالي التمسك بالمنهج التقليدي في وضعية الرسالة الإعلامية. والثاني: وهي رؤية من طرف واحد، تتعلق بالزوبعة الإعلامية أو الإعلام العصري التي لا تستند إلى تخطيط حسب ما تراه القيادات الإعلامية أيضا. والرؤى المتفقة أو المتضادة في شأن الإعلام في العصر الحديث، تختلف بحكم النهج السياسي المبني على رؤية ثقافية واسعة ومتجددة، أو بحكم الرؤية الإعلامية التي تتكأ على منضدة الحكومة من خلال رسائلها الإعلامية المستوحاة من الرؤية الرسمية.

ولا يمكن للرؤية السياسية الإعلامية في سلطنة عُمان أن تجرد الإعلام العصري من حقيقة التغيير في آلية العمل الإعلامي والتي تستند على ضرورة الانتقال بالمجتمعات من الاتكالية إلى الإنتاجية. والإعلام كان ولا يزال المحرك الرئيس في عملية الانتقال الجمعي من خلال الرسائل الإعلامية التي تجسد حقيقة الإنسان وعطاءه وطريقة تفكيره عبر الارتقاء بطاقاته وقدراته المختلفة في الوصول إلى عالمية الإنسان المجردة من كافة الضغوط السياسية التي وضعتها الأنظمة السياسية لتتماشى مع واقعها السياسي بعيدا عن الواقع الاجتماعي. وقد يتبادر للذهن أن الإعلام العماني يجسد الرؤية السياسة للقيادة وهو أمر نتفق معه ولكن نختلف من حيث صياغته الإعلامية، باعتبار أن القائمين على الإعلام في سلطنة عمان يجسدون الرؤية في وقتها وساعة حدوثها فقط ولا يسعون إلى ابتكار الجديد في عالم الإعلام المعاصر الذي يتقدم بتقدم الشعوب، ومن هنا نرى في الإعلام العماني إعلاما موسميا أكثر منه إعلاما متجددا، ينتظر المناسبات ليقدم رؤيته السابقة والحالية ولا يقدم الرؤية المستقبلية ولنا في هذا مشاهد كثيرة أهمها المناسبات الوطنية والمهرجانات الموسمية وغيرها من الأحداث السياسية.

ولا يمكن للسياسات الإعلامية العمانية أن تتقدم ما لم تتخلص من عامل الحرص الشديد في كثير من الأمور، وتخرج من نفق الرقابة الذاتية إلى رحاب الثقة والمسؤولية في نمط التعاطي مع الرسائل الإعلامية، والنهج الحديث للإعلام العصري يعتمد على منهجية الحوار وتقبل الرأي والرأي الآخر، وإشراك الجميع في منظومة التحديث والتغيير. كما أن الرؤية السياسية للإعلام العماني لا يمكن لها أن تقتصر في رسائلها الإعلامية على نمطية الرأي التقليدي المشبع بالجوانب التنموية –ونقصد بذلك المؤسسات الإعلامية دون سواها– من خلال ما تبثه أو ما تنشره من رسائل إعلامية، بل عليها أن تواكب التطور التدريجي والمرحلي للنظام السياسي العماني بدءا بالإنسان ومرورا بكينونة الإنسان وانتهاء باحترام ذهنية الإنسان العماني التي وصلت إلى درجة من المسؤولية في التعاطي مع المتغيرات بشكل أو بآخر. فالإعلام حجر الزاوية في كثير من الأمور، ومن خلاله تنبعث روح جديدة معطاءة وخلاقة، تقيس العصر بمفهومه وليس بمفهوم المرسل الأحادي الاتجاه، فالتعددية واقع أثبتته تجارب الآخرين وتعاملت معه بواقعية ثقافة المجتمعات التي تنشد الجديد والمفيد، وتتطلع إلى الرؤية المستقبلية من رحم ثقافتها الخاصة وتراثها العريق.

هوامش المراجع والمصادر:

١. وزارة الإعلام العمانية. النطق السامي. ١٩٧٠–١٩٩٥. مرجع سابق. ص. ٤٩.
٢. المرجع نفسه. ص. ٢٩.
٣. ديوان البلاط السلطاني. النظام الأساسي للدولة. مسقط. ١٩٩٧. ص. ص. ١٧– ١٨.